



Center **مركز**
AZA

للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies



المرصد

شؤون صهيونية

2016/06/18م

1437 هـ - 2015م

مسار النخبة
ELITE TRACK

جدول المحتويات

- 3.....معلقون إسرائيليون: عرب يكافئون إسرائيل على رفضها مبادرتهم
- 3.....ليبرمان لا يبحث عن دحلان لاستلام غزة بل عن عميل كما في الشيشان
- 5.....يعلون: المواجهة القادمة مع حماس ستكلفنا ثمناً باهضاً
- 5.....الانتفاضة تدفع بالسياحة والاستهلاك في "إسرائيل" للتراجع
- 6.....وزارة الحرب الصهيونية ترفض هدم منازل قتلة أبو خضير
- 7.....إسرائيل.. ظهور تيار معارض قوي تقوده شخصيات عسكرية سابقة
- 8.....يلدريم يوجه رسالة مصالحة لإسرائيل
- 9.....شركة إسرائيلية للتكنولوجيا تستغل مهارات مبرمجي غزة



استهجن معلقون إسرائيليون أن "تكافئ" دول عربية إسرائيل بالتصويت لصالح تنصيب ممثلها في الأمم المتحدة داني دانون، رئيساً للجنة القضائية التابعة للأمم المتحدة، تحديداً بعد إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو رفضه للمبادرة العربية.

وأجمع معلقون قنوات التلفزة الإسرائيلية الذين تحدثوا مساء الجمعة، في البرامج الإخبارية التي تبث نهاية الأسبوع، على أن "جرأة" كل من مصر والأردن والإمارات والمغرب على دعم دانون، الذي يعد من صقور حزب الليكود، "تجاوزت كل التوقعات".

وسخر أمنون أبراموفيتش، كبير المعلقين في قناة التلفزة الثانية من الدول العربية التي أيدت دانون، قائلاً: "كلنا تهكمنا على نتنياهو عندما عين دانون في هذه المنصب، على اعتبار أن فرصه في النجاح تؤول إلى الصفر، لكن تصويت دول عربية مهمة لصالحه يدل على أننا أخطأنا في حقه ويتوجب علينا الاعتذار".

وشدد أبراموفيتش، الذي كان يتحدث في برنامج "أستوديو الجمعة" على أن تصويت دول عربية لصالح دانون "يحمل دلالة سياسية كبيرة لأنه يدل على أن تلك الدول تجاهر بعدم ربط علاقتهما بإسرائيل بسلوكها تجاه الشأن الفلسطيني".

من ناحيته، قال أودي سيغل، المعلق السياسي في القناة الذي تحدث في البرنامج نفسه، إن تصويت دول عربية لصالح دانون "يحمل دلالات إيجابية جداً لإسرائيل وسلبية للغاية للفلسطينيين"، معتبراً أن هذا التطور "يأتي في سياق عام يعكس تحسن البيئة الإقليمية لإسرائيل".

وتوقع سيغل أن تستغل إسرائيل تصويت دول عربية لصالح تعيين دانون في مواجهة حركة المقاطعة الدولية، مشيراً إلى أنه سيتم تقديم هذه الخطوة على أنها تمثل دليلاً على "الاعتبارات غير الموضوعية التي تحرك هذه الحركة ومن يقفون خلفها".

واستنجد نداد إيال، المعلق في قناة التلفزة العاشرة، أن مندوبي الدول العربية التي صوتت لصالح دانون لم يطلعوا على سيرته الذاتية، سيما حقيقة أنه كان يعد أكثر "صقور الليكود تطرفاً"، ناهيك عن تنبيه بعض المواقف العنصرية تجاه العرب.

وخلال حديثه ضمن برنامج "المجلة" الذي بثته القناة مساء الجمعة، أعاد إيال للأذهان حقيقة أن دانون كنياب وزير الحرب كان وراء تدشين خطوط المواصلات المنفردة لكل من المستوطنين والفلسطينيين في أرجاء الضفة الغربية.

وأشار إيال إلى أن دانون تبني موقفاً نقدياً داخل وزارة الحرب والحكومة خلال الحرب الأخيرة على غزة، حيث إنه كان يرى وجوب استخدام قدر أكبر من قوة النيران والقصف ضد الأهداف المدنية الفلسطينية.

ليبرمان لا يبحث عن دحلان لاستلام غزة بل عن عميل كما في الشيشان

2016\6\18

معاريف

القدس المحتلة \ كتب أودي سيغال :

عندما استدعينا هذا الأسبوع لاستعراض لدى مصدر اممي رفيع، فوجيء المراسلون العسكريون باكتشاف وجود يافطة واحدة كتب عليها «اسرائيل بيتنا» على الطاولة، الى جانب اسماء المراسلين الذين يمثلون وسائل إعلامية مختلفة ومتنوعة. مندوب الحزب الى جانب الصحافيين! والتفسير الغريب الذي تلقوه إن هذا هو المندوب المؤقت الذي يربط بين وزارة الدفاع والاعلام الروسي. روح جديدة. لقد جاءت البشرية بالتغيير في الاجواء وفي الاسلوب.

«المصدر الامني» لم يخيب الامل. فقد وفر عناوين رئيسة واثار الاهتمام حين روى عن سحب بطاقة الشخصية رفيعة المستوى من محمد المدني، رجل السلطة الفلسطينية الذي شجع في الاشهر الاخيرة الحوار والاتصال مع المجتمع في اسرائيل، ضمن امور اخرى من خلال التعاون مع منظمة سليلي المغرب لدعم الطوائف الشرقية لفكرة السلام. وشرح المصدر الامني بان المدني حاول اقامة حزب سياسي. ان تدخل اجهزة الامن في النشاط السياسي، مهما كان مغيظا، هو منحدر سلس. والمصدر الامني يحب مثل هذه المنحدرات. ولكن القصة عن المدني كانت مجرد التمهيد للرسالة المركزية التي خرجت عن المصدر الامني. «المواجهة التالية مع حماس محتمة»، قال وازضاف: «المواجهة التالية يجب أن تكون الاخيرة من ناحية حكم حماس».

والان هناك سبيلان لتفسير هذه الاقوال: التعاطي معها كاقوال تبجح او أخذها على محمل الجد. السبيل الاول هو التفكير بان هذه الرسالة هي «حقيقية لحظيا»، عنوان رئيس واحد من بين عناوين كثيرة ستتبدد مع مرور اليوم، تبجح، نفخ صدر، واقوال وقحة ومهددة. ثمة لهذا حتى منطق عملياتي. فاذا كانت هذه تبجحات ذات نزعة قوة، فيدور الحديث عن مفهوم آخر أكده لنا التعيين المفاجيء لافيغدور ليبرمان وزيرا للدفاع، بعد أن أقسم هو ورئيس الوزراء بان هذا سيناريو غير معقول. وجوهرها الحقيقي هو أن ليس للكلمات اي معنى وليس هناك ثمن سياسي او جماهيري لان الجمهور ينسى، يسمح ومعتاد على اكاذيب سياسية أكبر من هذه. المنطق الامني الذي في مثل هذه الخطوة هو في كونها جزءا من الحرب النفسية والردع الاسرائيلي. فحماس تتلقى اشارة بان احتمال الانجرار الى جولة اخرى من المناوشات مع اسرائيل سيعرض استمرار حكمها في القطاع للخطر. هذه رسالة صحيحة وراذعة.

تحذير موجه للاساس الاكثر حساسية لكل حزب، حتى لو كان حزبا ارهابيا عنصريا ووحشيا مثل حماس. الامكانية الثانية للتعاطي مع اقوال المصدر الامني هي كما أسلفنا، اخذها على محمل الجد. هذا ما هو متبع هنا، ولا سيما في ضوء تاريخ جهاز الامن والجيش. اذا كان هذا هو الوضع، فاننا نكون سمعنا هذا الاسبوع عن تغيير دراماتيكي في سياسة حكومة اسرائيل. استراتيجية حكومة نتانياهو في السنوات الستة الاخيرة كانت بسيطة: ادارة النزاع والحفاظ على حماس. وقد شددت هذه السياسة الهدف في كل الجولات القتالية للجيش الاسرائيلي حيال حماس في غزة منذ الجرف الصامد. وحسب هذا الخط فالهدف ليس التصفية، القضاء، السحق والمعك لحماس؛ بل الحفاظ عليها كعنوان فاعل، ناجع، ضعيف ومردوع بعد الضرب الشديد له. بمعنى، قبول عملي لحماس كعنوان سلطوي ناجع والتصدي للشيطان المعروف، بدلا من الفوضى وخطف الحكم من قبل جهات اكثر تطرفا واقل نجاعة. ما وجه هذا الخط السياسي كان الخوف من الفوضى، مثلما في سورية. لا يكون هناك عنوان مسؤول واحد بل جملة من الجماعات التي ينبغي المناورة في ما بينها من اجل الحفاظ على الامن الجاري. لقد وعد نتانياهو في سلسلة من التصريحات بان سياسة الامن سيقورها هو، وما كان هو ما سيكون. بمعنى أن لا تغيير في سياسة اسرائيل في الساحات المختلفة. اما قول «المصدر الامني» فيفيد بان هناك تغييرا في السياسة أو محاولة كهذه، وان الخط الجديد هو اسقاط حكم حماس في الجولة التالية. حاول المراسلون العسكريون الاثقال على المصدر الامني وسألوه ما هو البديل ومن سيحتل مكان حماس في الحكم. قال فقط انه توجد بدائل. على المستوى المبدئي يوجد هنا تخوف من أن هذا التغيير في السياسة - اذا كانت هذه بالفعل امور جدية - فقد تم مرة اخرى دون اي نقاش معمق في الكابنت وقرار في الحكومة. يوجد وزير دفاع جديد وهو يملي الاستراتيجية. * * *

من يرغب في فهم خط السياسة الجديد هذا يتعين عليه أن يعود الى ما قاله افيغدور ليبرمان حين كان وزيرا للخارجية في الكابنت في زمن حملة الجرف الصامد. فقد صرح قائلا: «يجب السير على كل شيء أو لا شيء. أو حتى النهاية أو عدم عمل أي شيء». وفي اثناء الحملة تحدى فكره الوضع عدة مرات في المداولات. كانت جدالات وصراخات، ولكن بعد العرض المفصل للجيش الاسرائيلي والذي طرح فيه الثمن الهائل للسيطرة او الاحتلال للقطاع، جرى تصويت صوت فيه الجميع، بمن فهم ليبرمان ضد خطوة برية لاحتلال غزة. وادعى بان هذا بات متأخرا، وازضاف بان لديه خطة. وهذه هي الخطة: المواجهة التالية

مع حماس ستؤدي الى خطوة برية فورية يجري الاعداد لها مسبقا، وسيكون هدفها اسقاط حكم حماس. الجيش الاسرائيلي يحتل أهداف استراتيجية في القطاع، بما فيها مستشفى الشفاء، محطة التلفزيون ومراكز حكم اخرى. الجيش الاسرائيلي يسيطر ويحكم القطاع، وينزع سلاح حماس في ظل المفاوضات مع الامم المتحدة ومع جهات في العالم العربي عن حكم بديل، مؤقت او دائم. ويدعي ليبرمان بان هذا سيكون محدودا بالزمن.

في الجيش الاسرائيلي يخافون من حل مؤقت. عندما رسمت اسرائيل حزاما أمنيا في لبنان كحل مؤقت، كانت حاجة لـ 15 سنة للخروج من هناك. فأى عنوان بديل يرى ليبرمان في غزة؟ فهو يدعي بان هذا ليس محمد دحلان، الذي هزمته حماس والذي يستخف به وزير الدفاع الجديد. وهو يبحث عن حكم على نمط الشيشان.

اي حلف مع رجل عصابات عربي محلي، أزعر قوي مثل كادريف، الذي عقد صفقة مع بوتين وهدا المنطقة بدون المحكمة العليا وبدون «بتسيلم». مطلوب طاغية عميل يعالج القطاع. هذه الفكرة الاساس، حتى لو لم تنجح في الماضي مع اسرائيل. في كل الاحوال، فان هذه بشرى صعبة لسكان القطاع. كما أنها اشارة تحذير: اذا كان هذا ما تريدون، فايدوا حماس والحرب التالية مع اسرائيل.

وإذا لم يكن يطيب لكم، فيجدر بكم ان تفعلوا كل شيء كي تمتنعوا عن الجولة التالية. في مكتب نتنياهو رفضوا التعقيب على السؤال اذا كان هناك تغيير في السياسة تجاه غزة. فللغموض ايضا دور في المعركة. وهو يشوش الفوضى.

يعلون: المواجهة القادمة مع حماس ستكلفنا ثمناً باهضاً

دنيا الوطن

قال وزير الحرب السابق في حكومة الاحتلال موشيه يعلون إن المواجهة القادمة مع حماس ستكلف "إسرائيل" ثمناً باهظاً وستكون صعبة.

وأضاف خلال كلمة له في مؤتمر هرتسليا اليوم الخميس، " حماس تعد نفسها وتطور قدراتها العسكرية والمواجهة القادمة معها ستكلفنا ثمناً باهظاً وستكون صعبة، ويجب أن تستعد "إسرائيل" لأي تهديد لربما يواجهها في أي وقت".

وبين أنه ينوي المنافسة على رئاسة الحكومة الإسرائيلية خلال الانتخابات القادمة.

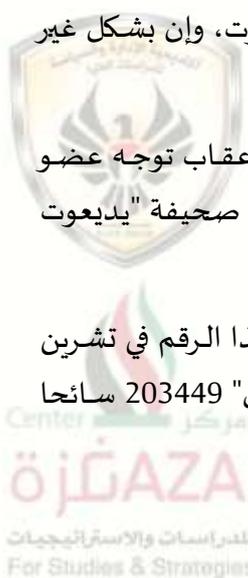
الانتفاضة تدفع بالسياحة والاستهلاك في "إسرائيل" للتراجع

فلسطين الآن

أظهرت معطيات أعدها "مركز المعلومات والأبحاث" في الكنيست الإسرائيلي أن الانتفاضة الفلسطينية أثرت، وإن بشكل غير كبير، على الاقتصاد الإسرائيلي، الذي تراجع في مجالات السياحة والاستهلاك.

وأعد "مركز المعلومات والأبحاث" دراسة حول تأثير الانتفاضة الفلسطينية على الاقتصاد الإسرائيلي في أعقاب توجهه عضو الكنيست أييليت نحمياس - فربين من كتلة "المعسكر الصهيوني"، قبل شهر ونصف الشهر، حسبما ذكرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" اليوم، الجمعة، والتي قالت إن هذه المعطيات تُنشر لأول مرة.

ويتبين من المعطيات أنه في شهر تشرين الثاني 2014، دخل إلى "إسرائيل" 219167 سائحاً، بينما كان هذا الرقم في تشرين الثاني 2015، وعندما كانت الانتفاضة في أوجها، 209123 سائحاً. وفي كانون الأول 2014 دخل "إسرائيل" 203449 سائحاً وتراجع ذلك في كانون الأول 2015 إلى 197230 سائحاً.



وقال "مركز المعلومات والأبحاث" إن الضرر الذي لحق بقطاع السياحة في "إسرائيل" جراء الانتفاضة وبالمقارنة بين معطيات نهاية العام 2015 مع الفترة نفسها من العام 2014 بلغ 30 مليون دولار، وأن نسبة التراجع في دخل قطاع السياحة بلغت 1.5%.

كذلك أكدت المعطيات على أنه في أعقاب الانتفاضة تراجع استهلاك الإسرائيليين من خلال التراجع في شراء السيارات والأدوات الكهربائية.

إذ بلغ حجم الإنفاق الشخصي للفرد على هذه السلع 1742 شاقل في الربع الأخير من العام 2014، وتراجع إلى 1607 شاقل في الربع الأخير من العام الماضي.

كذلك انخفض حجم استخدام بطاقات الائتمان بنسبة 1.2% في الأشهر تشرين الثاني وكانون الأول وكانون الثاني الماضية، قياساً مع الفترة نفسها من نهاية العام 2014 وبداية 2015.

وفي الأشهر الأخيرة الماضية ارتفع الدخل في هذه الفروع، لكن "مركز المعلومات والأبحاث" أكد أن حجم الدخل لم يعد بعد إلى ما كان عليه في العام 2014. كما أشارت الصحيفة إلى أن المعطيات لا تشمل تأثير عملية إطلاق النار في مركز "سارونا" التجاري في وسط تل أبيب، التي وقعت الأسبوع الماضي.

وقالت نحمياس - فريبن معقبة على المعطيات، إن هذا التراجع الاقتصادي له ثلاثة أسباب أساسية. "أولاً، حقيقة أن الحديث يدور عن مواجهة مستمرة منذ عدة أشهر وليس بحدث واحد؛ ثانياً، طبيعة الانتفاضة، التي حولت كافة الإسرائيليين في أي مكان إلى هدف للمقاتل الفلسطيني؛ ثالثاً، انعدام اليقين الشخصي السائد لدى الإسرائيليين".

وأضافت أنه إذا استمر التراجع الاقتصادي فإن على الحكومة التسهيل على المصالح التجارية من خلال خفض الضريبة البلدية (الأرنونا) والضرائب الأخرى.

وزارة الحرب الصهيونية ترفض هدم منازل قتلة أبو خضير

المركز الفلسطيني للإعلام

رفضت وزارة الحرب الصهيونية، هدم منازل المستوطنين قتلة الشهيد محمد أبو خضير، بحجة "أن الإرهاب اليهودي يختلف عن الإرهاب العربي".

"هناك اختلاف كبير بين العمليات التي ينفذها الفلسطينيون والعمليات التي ينفذها اليهود ضد الفلسطينيين، وليس من العدل هدم بيوت في حالة قيام يهود بتنفيذ عمليات". هذا هو ردّ وزارة الحرب الصهيونية على طلب أبناء عائلة الشهيد محمد أبو خضير، الذي تم حرقه حيّاً في يوليو/تموز 2014 على يد متطرفين يهود (يوسيف بن-دافيد وفتيين آخرين)، بأن يتم هدم بيوتهم كما هو الحال مع منفذي العمليات الفلسطينية.

وكانت عائلة الشهيد أبو خضير قد توجهت بداية شهر أيار/مايو الماضي من خلال محامي العائلة مهند جبارة، بكتاب إلى وزير الأمن السابق "موشيه يعلون" مطالبة إياه بالعمل فوراً على هدم بيوت القتلة بعد إدانتهم بخطف وحرق وقتل الطفل الشهيد محمد أبو خضير.

وأوضح المحامي جبارة في تصريحات صحفية أن المستشار القضائي لوزارة الحرب ردّ على طلبه بالرفض، بحجة أنه لا داعي ولا حاجة لهدم منازل قتلة أبو خضير الثلاثة؛ لأن ما جرى عمل فردي، وليست ظاهرة منتشرة ب"الوسط اليهودي".

وأضاف رد وزارة الحرب: "إن قتل الطفل أبو خضير هي عملية فردية لا تشكل نمطًا عامًا في الشارع اليهودي، وهذه الجريمة هزت الشارع الإسرائيلي، لكنها لا تدل على انتشار العمليات الإرهابية عند الوسط اليهودي"، كما وصف.

وحول رد وزارة الجيش، عقب المحامي جبارة: "إن الرد يؤكد وجود تفرقة واضحة في تعامل وزارة الحرب الصهيونية بين معاقبة الفلسطينيين والإسرائيليين، فادعائها بعدم وجود حاجة للردع غير صحيح".

وتابع: "خلال الفترة الأخيرة هناك ارتفاع ملموس بتنفيذ عمليات إرهابية ضد الفلسطينيين كقتل الشهيد أبو خضير، وحرق عائلة دوابشة، وحرق مدرسة ثنائية اللغة في بيت صفافا بالقدس، وفي حالة الجندي ألؤور أزاريا الذي اغتال الشهيد الشريف، وذلك يؤكد أن جريمة قتل أبو خضير ليست شاذة أو فردية، وذلك يتطلب وجود قرارات ردعية لغيرهم، وأن لا يكون عقابهم بالحكم عليهم بالسجن فقط، وعائلاتهم تبقى محصنة من العقاب، وكأنه يوجد لهم حماية وحصانة من الدولة".

وأكد جبارة أنه سيقوم بتقديم "التماس إداري" للمحكمة "الإسرائيلية" العليا، ضد قرار وزارة الجيش خلال الأسابيع القادمة.

من جهته، قال حسين أبو خضير والوالد الشهيد محمد "إن رد وزارة الحرب يعكس مدى العنصرية في التعامل بين الفلسطينيين والصهاينة، وكان صدمة بالنسبة للعائلة ومفاجئًا لنا، فالقتلة يجب هدم منازلهم بشكل فوري".

وأعرب عن استغرابه من الرد باختلاف "الإرهاب اليهودي عن الإرهاب العربي".

وأكد أنه سيتوجه للمحكمة العليا للمطالبة بهدم منازل القتلة الثلاثة، وفي حال رفضت الطلب سيتوجه للمحاكم الدولية للمطالبة بهدم منازلهم.

إسرائيل.. ظهور تيار معارض قوي تقوده شخصيات عسكرية سابقة

إرم نيوز

شهدت الأيام الأخيرة ظهور بوادر تيار معارض قوي ضد حكومة بنيامين نتنياهو اليمينية المتطرفة، تقوده شخصيات لديها ماضي عسكري، بدا وأنها تعمل على تبيد مخاوف الإسرائيليين التي تستغلها هذه الحكومة، لتوجه الرأي العام نحو مسار محدد، بما يضمن لها البقاء على رأس السلطة.

واعتبر مؤتمر هيرتسليا السادس عشر، الذي تشهده إسرائيل حاليًا، ويناقد قضايا متعلقة بالأمن القومي، منصة أساسية أطلقت منها تلك الشخصيات، والتي لم يستثن منها إيهود باراك، رئيس الحكومة ووزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق، الذي فند أمس الخميس، جميع الادعاءات التي تسوقها حكومة نتنياهو بشأن المخاطر الوجودية، وطالب الإسرائيليين بإسقاط هذه الحكومة حال لم تعد لرشدها.

وانضم باراك إلى سلسلة من الشخصيات التي تحظى بتعاطف وتأييد قطاع كبير من الإسرائيليين، بشكل يفوق بكثير تلك التيارات والأحزاب التي تقود جناح المعارضة، وعلى رأسها "المعسكر الصهيوني" ومن يقف على رأسه "يتسحاق هيرتسوغ"، الذي يبدو وأنه فقد الجانب الأكبر من مؤيديه، نظرًا لمواقفه الضعيفة وظهوره كزعيم بلا خبرة سياسية كافية.

وانضم إلى تلك الشخصيات رئيس هيئة الأركان العامة السابق، الفريق بني غانتس، والذي دق اليوم الجمعة على نفس الأوتار، وذهب إلى أن حكومة نتنياهو "تبالغ كثيرًا في وصف ما تواجهه إسرائيل من مخاطر وجودية".

وأكد غانتس أن دولة إسرائيل لا تقف حاليًا أمام مخاطر وجودية من أي نوع، وعبر عن ظنه أن هناك تهديدات يمكنها أن تتحول مستقبلاً إلى خطر من هذا النوع، ومن ذلك تحول إيران إلى قوة نووية، أو نجاح "داعش" في وضع يده على مخزون من السلاح النووي أو البيولوجي.

ولفت رئيس هيئة الأركان السابق خلال لقاء داخل الجامعة المفتوحة في مدينة حيفا شمالي إسرائيل، إلى كون مخاوف الإسرائيليين أداة لتوجيههم، ورفض مسألة المخاطر الوجودية، لكنه رفض التطرق إلى تصريحات إيهود باراك أو لكلمة وزير الدفاع السابق موشي يعلون أمام مؤتمر هيرتسليا، اللذين شنا هجوماً حاداً ضد نتنياهو وحكومته.

وبدلاً من التطرق لما قاله، أعرب غانتس عن تفضيله للتركيز حالياً على العمل الاجتماعي وليس السياسي، ولكنه على ما يبدو ترك الباب مفتوحاً للجانب الأخير، ولا سيما مع الأنباء عن تشكيله حركة جديدة تحمل اسم "إلى الداخل" برفقة زميله غابي أشكنازي، والذي شغل هو الآخر منصب رئيس هيئة الأركان العامة، بيد أن ملامح تلك الحركة لم تتضح بعد.

وقلّل غانتس من مستوى التهديدات المحدقة حالياً بإسرائيل، وقال "يمكن أن تتحول بعض التهديدات الحالية إلى تهديد وجودي، ومن ذلك امتلاك داعش سلاحاً نووياً أو بيولوجياً"، مشيراً إلى أن تطوير العمل الاستخباراتي والقدرات الهجومية للجيش الإسرائيلي ستسهم في منع تحول المخاطر الحالية إلى مخاطر وجودية.

وخالف غانتس توجه الحكومة الإسرائيلية بشأن ما تقوم به من إجراءات ضد ما تصفه بـ"الإرهاب الفلسطيني" وقال إنه لا ينبغي أن تؤثر المواجهات ضد الإرهاب على طبيعة الحياة في إسرائيل أو على القيم المتبعة في الجيش، وأن تغيير القيم الإسرائيلية في إسرائيل سيشكل نصراً للإرهاب.

وتدلّ تصريحات غانتس على مدى اتفاقه مع وزير الدفاع السابق يعلون، والذي كان قد شدّد خلال كلمته الثلاثاء الماضي أمام مؤتمر هيرتسليا على أن إيران لا تشكل خطراً وجودياً على إسرائيل، ورد عليه حزب "الليكود" بهجوم وتهكم غير مسبوقين، واتهمه بـ"تغيير جلده سريعاً".

ويعتقد مراقبون أن ظهور تيار معارض يضم شخصيات عسكرية سابقة تحظى بقبول الإسرائيليين، يشكل مفاجأة لم تكن في حسابات نتنياهو، الذي نجح في تحييد المعارضة السياسية وشق صفها بسهولة بدون أدنى مجهود.

يلدرم يوجه رسالة مصالحة لإسرائيل

معا

أكد رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم، الجمعة، ضرورة إعادة العلاقات بين تركيا من جهة وكل من سوريا ومصر وإسرائيل وروسيا من جهة أخرى إلى مستواها الطبيعي.

وقال يلدريم، خلال لقاء مع عدد من الصحفيين الأتراك، عقد الجمعة في العاصمة التركية أنقرة: "إسرائيل، سوريا، روسيا، مصر... لا يمكن البقاء في حال عداء دائم مع هذه الدول المحيطة بالبحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط".

وأكد رئيس الوزراء التركي أن "حكومته قامت بعدد من الخطوات لتحسين العلاقات مع هذه الدول".

وتعليقاً على قضية التدهور الحاد للعلاقات بين تركيا وروسيا على خلفية حادث إسقاط القاذفة "سو-24" الروسية، من قبل سلاح الجو التركي، في 24 نوفمبر/تشرين الثاني من العام الماضي، قال يلدريم: "نحن بالطبع لن نسمح لأحد بخرق سيادة شعبنا، ولكن لا ينبغي أن نبقي عالقين في حادثة واحدة، وهو أمر غير صحيح، علينا النظر إلى الصورة الأوسع".

وأكد رئيس الوزراء التركي أنه "لا يوجد أي عداء" بين الشعبين التركي والروسي، مشيراً إلى أن "إعادة العلاقات إلى الأيام السابقة، بل وحتى دفعها إلى الأمام، أمر ممكن".

وتابع يلدريم، أنه "يجري اتخاذ خطوات متبادلة، والقنوات الدبلوماسية مفتوحة، وأبدى السيد الرئيس رغبته في ذلك كما أعربت روسيا عن رغبتها المماثلة".



أما بخصوص العلاقات التركية السورية فأكد يلدريم عزم أنقرة على منع أي ممر كردي في شمال سوريا والعراق باتجاه البحر المتوسط، قائلا: "نرى نية لفتح ممر متصل في شمال سوريا والعراق باتجاه المتوسط، وهي نية تتقدم مع مشروع الكانتونات، ولتركيا حساسية بهذا الشأن، وهي لن تسمح بتحقيق هذا الأمر على الإطلاق"، وأضاف: "إن الحفاظ على وحدة الأراضي السورية أمر هام للغاية بالنسبة لنا".

وجاء حديث رئيس الوزراء التركي في إشارة إلى مشروع حزب الاتحاد الديمقراطي الخاص بتشكيل كيان فيدرالي في شمال سوريا، يصل مناطق سيطرتها في محافظة الحسكة، بريف الرقة وحلب الشمالي، وصولا إلى ريف اللاذقية الشمالي.

وتعليقا على العلاقة مع مصر، أشار يلدريم إلى أن "الرئيس رجب طيب أردوغان قال بشكل واضح إن أي تدخل ضد إرادة الشعب هي بالنسبة لنا انقلاب، ونحن لا نقبل ذلك، وهذا موقفنا الصادق"، لكنه أضاف أنه "لا ينبغي أن يمنع ذلك العلاقات التجارية بين البلدين، ويمكن تطوير العلاقات الاقتصادية والسياسية، لا سيما أن تطويرها سيكون مفيدا بالنسبة لكلا الشعبين".

وعلى صعيد آخر، أكد رئيس الوزراء التركي استمرار المحادثات مع إسرائيل لتطبيع العلاقات الثنائية بين البلدين، كاشفا أن من المتوقع أن يتم التوصل إلى نتيجة إيجابية بخصوص هذا الأمر في وقت قريب.

وأشار يلدريم إلى أن الدور المحوري في هذا الملف تلعبه قضية رفع الحصار عن قطاع غزة.

شركة إسرائيلية للتكنولوجيا تستغل مهارات مبرمجي غزة

سما

تتطلع ميلانوكس تكنولوجيز للاستفادة من مورد غير مستغل تقريبا من جانب شركات التكنولوجيا الإسرائيلية: الفلسطينيون. وتوظف "ميلانوكس" المدرجة في "ناسداك" عددا كبيرا بالفعل من المبرمجين العرب داخل الخط الأخضر والعشرات في رام الله ونابلس بالضفة الغربية المحتلة. والآن يوسع رئيسها التنفيذي النطاق إلى قطاع غزة المعزول عزلة شبه تامة منذ عشر سنوات. ووظفت الشركة التي تربط منتجاتها بين قواعد البيانات والخدمات وأجهزة الكمبيوتر أربعة مبرمجين في غزة، وذلك بالتعاون مع شركة البرمجيات الفلسطينية "عسل للتكنولوجيا" وهي تأمل بتوظيف ستة آخرين على الأقل في الأشهر الستة المقبلة. وقال الرئيس التنفيذي إيال والدان في مقابلة مع رويترز "من واقع تجربتنا في رام الله نعتقد أننا قادرون على التعاون وإنجاح جيراننا".

ويبدو أن توظيف الفلسطينيين سيحل مشكلتين. فالعرب يجدون صعوبة في دخول قطاع التكنولوجيا المتقدمة الإسرائيلي، كما وان الشركات الإسرائيلية بحاجة إلى المساعدة.

وبحسب نقابة المهندسين في غزة بلغ عدد المهندسين المقيدين بشتى التخصصات في القطاع 11 ألفا بنهاية 2015 و 16 ألفا في الضفة الغربية والقدس الشرقية.

وقال مبرمج بارز في غزة إنه يقدر عدد العاملين في مجال البرمجيات بالقطاع بنحو خمسة آلاف شخص، لكن دراسة شملت 1061 مهندسا حديثي التخرج في غزة أظهرت معدلا للبطالة قدره 36 بالمئة.

في غضون ذلك بدأت الشركات الإسرائيلية إسناد الوظائف إلى بلدان أخرى مثل الهند، لكن والدان يرى ان الفلسطينيين يملكون نفس المهارات ويوجدون في المنطقة الزمنية ذاتها.



والعقبة الرئيسية بالطبع هي الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فإسرائيل لا تسمح لمواطنيها بالسفر إلى غزة، وحتى إذا فعلت فإن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) التي تحكم غزة منذ 2007 لن تسمح لهم.

وتشير وكالة رويترز (كما ورد في تقريرها) إلى أن من المرجح أن تمتد مشاعر العداء إلى الموظفين الفلسطينيين لدى الشركات الإسرائيلية، فمبرمجو غزة الأربعة المعينون حتى الآن أكدوا أنهم يعملون لدى "ميلانوكس" لكنهم رفضوا التحدث إلى الصحفيين.

وقالت "ميلانوكس" إنها لا تعلم بأي شركة تكنولوجيا إسرائيلية أخرى توظف فلسطينيين من غزة. ويكاد التعاون الاقتصادي بين إسرائيل وغزة يقتصر على نشاط التجار الذين يستوردون سلعا مثل المنتجات الزراعية والأسمت والبترين.

لكن والدمان يرى إمكانية تجاوز تلك العقبات. فحظر السفر يمكن الالتفاف عليه عن طريق عقد المؤتمرات بالصوت والصورة عن بعد على سبيل المثال. وهو يعتقد أن النتائج تستحق العناء.

وقال "سيقرب هذا بين الشعبين.. كلما تفاعلنا معا زاد نضالنا من أجل العيش المشترك."

وقالت كارين مايرروبنشتاين رئيسة شركة "أدفانسند تكنولوجي اندستريز" الاسرائيلية إنها ترحب بمبادرة والدمان.

وأضافت قائلة "أمل بأن تكون قدوة تحتذي بها شركات أخرى" مشيرة إلى أن والدمان له دور رائد في قطاع التكنولوجيا الفائقة الاسرائيلي، وهو شخص يميل آخرون إلى الاحتذاء به.

ولشركة "ميلانوكس" مكانة بارزة بالفعل من حيث أنها لديها قوة عاملة في اسرائيل، منهم 10 بالمئة تقريبا من العرب، كما وانها توظف 68 شخصا في الضفة الغربية في إطار مشروع مشترك مع شركة "عسل" بدأ العمل قبل أربعة أعوام.

وأشار والدمان إلى أن قطاع التكنولوجيا الفائقة الاسرائيلي نما من مراكز تصميم أنشأتها في اسرائيل شركات أمريكية مثل "انتل" و"مايكروسوفت" و"آي.بي.إم". ومن تلك المراكز تعلم الاسرائيليون أن يبنوا شركاتهم الخاصة.

وقال "في فلسطين هم سيتعلمون وفي غضون خمس إلى عشر سنوات سيبدأون شركاتهم الخاصة."

تم بحمد الله

*

